مكتب المراجعة والإشراف

سياسة الصندوق بشأن منع التدليس والفساد في أنشطته وعملياته

الإبلاغ عن التدليس والفساد في المشروعات والأنشطة الممولة من الصندوق

الاستثمار في السكان الريفيين

"الفساد يخنق الناس والمجتمعات والأمم. فهو يضعف التعليم والصحة، ويقوض العمليات الانتخابية، ويعزز المظالم بإفساد نظم العدالة الجنائية وسيادة القانون. ومن خلال تحويل الأموال المحلية والأجنبية، يدمر الفساد التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويزيد من الفقر. وهو يضر الجميع، ولكن الفقراء والضعفاء هم أكثر من يعانون. "

الأمين العام
للأمم المتحدة

رسالة بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد (9 ديسمبر/كانون الأول 2016)

عدم التسامح إطلاقا

يطبق الصندوق سياسة عدم التسامح إطلاقا حيثما ثبت، من خلال تحقيق يجريه الصندوق، أو المقترض، أو أي كيان مختص آخر، أن ممارسات احتيالية، أو فاسدة، أو تواطؤية، أو قسرية قد وقعت في مشروعات ممولة من خلال قروضه ومنحه، وينفذ مجموعة من الجزاءات وفقا لأحكام القواعد والأنظمة، والوثائق القانونية المعمول بها في الصندوق.

لن يتسامح الصندوق مع:

- **الممارسات الفاسدة:** عرض، أو إعطاء، أو تلقي، أو التماس، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لأي شيء ذي قيمة للتأثير على نحو غير سليم على أعمال طرف آخر؛
- **الممارسات الاحتيالية:** أي عمل يرمي إلى خداع طرف آخر من أجل الحصول على نحو غير سليم على منفعة مالية أو منفعة أخرى، أو لتفادي أداء التزام ما؛
- **الممارسات التواطؤية:** ترتيب بين كيانين أو أكثر دون علم طرف آخر، بغرض التأثير على نحو غير سليم على أعمال ذلك الطرف الآخر؛
- **الممارسات القسرية:** إلحاق ضرر أو إيقاع أذى، أو التهديد بإلحاق ضرر أو إيقاع أذى، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بأي طرف أو بممتلكاته، أو بأشخاص على صلة وثيقة بطرف ما للتأثير على نحو غير سليم في أعمال ذلك الطرف.

مكتب المراجعة والإشراف

يتطلب الإطار القانوني للصندوق من موظفي الصندوق، والخبراء الاستشاريين، والأطراف المشاركة في المشروعات إبلاغ الصندوق على وجه السرعة بأي ادعاءات تتعلق بالتدليس و/أو الفساد ترد فيما يتعلق بأي من أنشطة المشروعات. ومكتب المراجعة والإشراف – قسم التحقيقات في الصندوق يتمتع بالولاية المنفردة للتحقيق في التدليس والفساد المشتبه بهما من قبل موظفي الصندوق، وخبرائه الاستشاريين، أو الأفراد أو الموردين العاملين في المشروعات التي يمولها الصندوق.

وتتمثل مسؤولية مكتب المراجعة والإشراف/قسم التحقيقات في التحقيق في ادعاء ما ببساطة في جمع جميع الأدلة ذات الصلة ومحاولة تحديد الوقائع حتى يتسنى للصندوق اتخاذ إجراءات لمنع إساءة استخدام أموال المشروعات وتجنب الآثار السلبية على الأشخاص الذين يعتمدون على مشروع ما لمساعدتهم وتحسين حياتهم.

ماذا يفعل مكتب المراجعة والإشراف عندما يتلقى ادعاء؟

عندما يتلقى مكتب المراجعة والإشراف/قسم التحقيقات ادعاء، فإنه يقيّم ما إذا كان الادعاء يقع ضمن ولايته التحقيقية. ثم ينظر في ثلاثة عناصر: **المصداقية**، **وقابلية التحقق**، والأهمية النسبية. وبعبارات أخرى:

- هل من المرجح أن يكون الادعاء صحيحا؟
- هل قدّم مقدم الشكوى تفاصيل كافية لكي يمضي مكتب المراجعة والإشراف/قسم التحقيقات قدما في التحقيق؟
- هل هناك أي شخص يمكنه إثبات المعلومات؟
- هل هناك أي أدلة مادية متاحة لتأكيد الادعاء؟
- كم ينطوي عليه الادعاء من المال؟
- ما هو الخطر على نجاح المشروع والأثر المحتمل عليه؟

ومتى قام مكتب المراجعة والإشراف/قسم التحقيقات بتقييم جميع العوامل المذكورة أعلاه، فقد يقرر التحقيق. وعند إجراء التحقيق، سيسعى مكتب المراجعة والإشراف/قسم التحقيقات إلى التنسيق مع الحكومة المعنية وسيحتاج إلى دعم وتعاون الموظفين، والخبراء الاستشاريين والأطراف المشاركة في المشروع. وفي هذا السياق، سيعمل الصندوق على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان حماية أي شخص يشارك في تحقيق لمكتب المراجعة والإشراف/قسم التحقيقات أو يدعمه من الأعمال الانتقامية. ومن ناحية أخرى، سيتخذ الصندوق تدابير ضد أي طرف يعرقل عمدا إجراء تحقيق من قبل مكتب المراجعة والإشراف/قسم التحقيقات من خلال، من بين جملة أمور أخرى، تزوير الأدلة، أو تغييرها، أو إخفائها، أو الإدلاء بأقوال غير صحيحة إلى محققي الصندوق، أو تهديد أو ترهيب الشهود المحتملين.

ما هي أنواع الشكاوى التي يتم التحقيق فيها عادة من قبل مكتب المراجعة والإشراف/قسم التحقيقات؟

قد تشمل الممارسات الاحتيالية، أو الفاسدة، أو التواطؤية، أو القسرية الرشوة المستخدمة للتأثير على منح العقود، والسرقة، وإساءة استخدام الأصول العامة، وتزوير الحسابات لتغطية تحويل الأموال العامة إلى الحسابات الشخصية، أو إساءة استخدام السلطة التقديرية الرسمية، أو الكشف عن معلومات مهنية لمساعدة الأصدقاء والأقارب. وهذه بعض الأمثلة:

التلاعب/التواطؤ في العطاءات، بما في ذلك: تحديد الأسعار، وتزوير العطاءات، وتناوب العطاءات، وتقسيم السوق، وخطط التخصيص.

مثال: اتفاق الشركات المتقدمة بعطاءات سلفا حول قيمة العطاء بحيث تفوز شركة معينة بالعطاء، بما يمنع التنافس العادل ويضمن دفع المشروع لمبالغ زائدة.

الرشاوى الابتزازية، أو الرشاوى، أو الابتزاز، أو العمولات للتأثير على منح العقود أو دفع مبالغها.

مثال: إجراء مورد ما ترتيب مع أحد أعضاء لجنة التقييم يدفع له بموجبه "عمولة" إذا فاز ذلك المورد بالمنافسة.

السرقة، أو الاختلاس، أو سوء استخدام الأموال والأصول.

مثال: تأجير أحد موظفي مشروع ما مركبة تابعة للمشروع لشركة خاصة والاحتفاظ بالنقود.

التدليس

مثال: مورد ما يعمل على تضخيم الفواتير بصورة تدليسية بحيث يطالب بثمن نفس الشيء مرتين، أو يطالب بنفقات غير متكبدة. مورد ما يوفر سلع ذات نوعية أقل من تلك المتفق عليها.

تضارب المصالح: حيث يمكن أن تؤثر العلاقات الأسرية أو التجارية أو الشخصية بطريقة غير سليمة على أداء الواجبات الرسمية.

مثال: صهر مدير المشروع هو صاحب شركة متقدمة بعطاء من أجل عقد يتعلق بالمشروع، ولكن دون الكشف عن التضارب في المصالح.

تضارب المصالح لا يعني دائما وجود تدليس أو فساد. ولكنه يعني أن منح الوظائف أو العقود قد يبدو غير عادل وفاسد. والشفافية هي أفضل طريقة لحماية نفسك والآخرين من تضارب المصالح الحقيقية أو المتصورة. فإذا كان أحد موظفي المشروع أو الحكومة مرتبطا بمقدم عطاء في أحد مشروعات الصندوق أو بمقدم طلب للحصول على عمل في المشروع، فينبغي عليه الإفصاح عن هذه المعلومة وعدم المشاركة في عملية منح عقد أو اختيار مرشح.

ومكتب المراجعة والإشراف/قسم التحقيقات ليس مسؤولا عن التحقيق في نزاعات التوظيف، والخلافات في مكان العمل، والممارسات الإدارية السيئة في المشروعات التي يمولها الصندوق.

ماذا يحدث عندما يثبت أن الادعاءات صحيحة وتخرق الإطار القانوني للصندوق؟

إذا أثبت مكتب المراجعة والإشراف/قسم التحقيقات صحة ادعاء بارتكاب مخالفة:

- سيخضع موظفو الصندوق وخبراؤه الاستشاريون لتدابير تأديبية و/أو لاسترداد الأموال المفقودة، والحرمان من الانخراط في أي نشاط يموله الصندوق، وعند الضرورة، لإحالتهم إلى السلطات الوطنية من أجل الملاحقة الجنائية.

- يمكن حرمان أطراف المشروع، بما في ذلك المتعاقدون، وشركاء التنفيذ، وموظفو المشروع، و/أو منعهم من الحصول على المزيد من العقود الممولة من الصندوق، وسيتم عند الضرورة إحالة المسائل إلى السلطات الوطنية من أجل الملاحقة الجنائية.
- كما يمكن أيضا تقاسم المعلومات مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى لمنع الأطراف التي وجد الصندوق أنها مشاركة في ممارسات غير نظامية من الحصول على عقود في مشروعات إنمائية أو إنسانية أخرى.

وفي حالة وجود مؤشرات قوية على وقوع مخالفات، ولكن من غير الممكن لمكتب المراجعة والإشراف/قسم التحقيقات إجراء تحقيق كامل، يجوز للصندوق إحالة المسائل إلى الحكومة الوطنية للتحقيق والمقاضاة.

وفي الحالات التي يعتقد فيها الصندوق بأن الحكومة لم تتخذ إجراءات كافية، يمكن له تعليق تقديم الأموال لمشروع ما، أو في الحالات القصوى، إلغاء المدفوعات كليا.

كيفية الاتصال بمكتب المراجعة والإشراف

يمكنك الاتصال بمكتب المراجعة والإشراف/قسم التحقيقات عن طريق الوسائل المذكورة أدناه. ويتم التعامل مع جميع الاتصالات **بمنتهى السرية**.

- **بواسطة الهاتف:** +39 06 54592888
- **بواسطة الفاكس:** +39 06 54597888
- **بواسطة البريد الإلكتروني:** anticorruption@ifad.org
- **من خلال نموذج الشكاوى عبر الإنترنت:**
  www.ifad.org/governance/anticorruption/how.htm
- **شخصيا أو عن طريق البريد إلى:**
  مكتب المراجعة والإشراف/قسم التحقيقات في الصندوق
  Via Paolo di Dono, 44
  00142 Rome, Italy
  (يرجى وضع عبارة "شخصي وسري" على جميع المراسلات)

إذا كنت تشك في ارتكاب مخالفة أو كان لديك ادعاء تريد الإبلاغ عنه، يرجى توفير أكبر قدر ممكن من التفاصيل – كلما عرفنا أكثر، كلما زادت احتمالية تمكننا من اتخاذ إجراء:

- ماذا حدث؟ أدرج أكبر قدر ممكن من التفاصيل.
- متى وأين حدث ذلك؟ حدد التواريخ والأوقات، إذا كانت متاحة.

- من شارك؟ قدّم الأسماء الكاملة، والألقاب الوظيفية، وتفاصيل الاتصال حيثما كان ذلك ممكنا.
- من يمكنه أيضا تأكيد ما تقوله؟
- هل لديك أي وثائق يمكن أن تساعد على تأكيد ما تقوله؟

الرجاء إبلاغنا عن كيفية الوصول إليك من أجل المزيد من المعلومات أو التوضيح. ونحن ملتزمون بحماية المعلومات السرية. وهذا يعني أنك إذا كنت تفضل عدم الكشف عن هويتك، فلن نفصح عن أنك أنت مصدر الادعاء، أو عن المعلومات التي قدّمت دعما للادعاء.

يرجى التذكر بأنه من الضروري أن تقدم أكبر قدر ممكن من المعلومات. وإذا لم يتمكن مكتب المراجعة والإشراف/قسم التحقيقات من تأكيد حقيقة شكواك بوسائل أخرى، فإن قدرته على التحقيق قد تكون محدودة.

السرية

الإبلاغ عن الفساد يتطلب شجاعة. ونحن لا نقلل من مدى صعوبة ذلك. ولهذا السبب، سوف يفعل مكتب المراجعة والإشراف/قسم التحقيقات كل ما في وسعه لحماية هويتك إذا قمت بتقديم شكوى. وهذا يعني، إذا ما طلبت ذلك، أنه لن يعرف هويتك سوى موظفي مكتب المراجعة والإشراف/قسم التحقيقات وما من أحد آخر في الصندوق. وينطبق ذلك حتى إذا أثبت التحقيق في وقت لاحق أن صاحب الشكوى كان مخطئا، شريطة أن يكون الشخص الذي قدم الشكوى قد فعل ذلك بحسن نية (أي أن الشخص كان لديه سبب وجيه للاعتقاد بأنها صحيحة).

أما إذا كان الادعاء كيديا – بعبارة أخرى، إذا كان الادعاء غير صحيح عمدا ولم يكن لدى الشخص سبب وجيه للاعتقاد بأنه صحيح، سوى ببساطة خلق مشكلة – يمكن للصندوق أن يتخذ الإجراءات المناسبة لمنع الإضرار بسمعة الأشخاص المعرضين لادعاءات كاذبة عمدا.

وسوف يتخذ الصندوق تدابير لمنع الانتقام من أي شخص أبلغ بحسن نية عن وجود تدليس، أو فساد، أو سوء سلوك مشتبه فيه، أو كان قد تعاون مع تحقيق ما. غير أنه من المهم أن نذكر أنه في حين سيطلب الصندوق من الحكومات المساعدة في ذلك، فإن قدرة الصندوق على ضمان الأمن الشخصي أو المهني لأشخاص من غير موظفي الصندوق محدودة. وأفضل حماية ممكنة هي التكتم قدر الإمكان على حقيقة أنك قدمت شكوى.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Via Paolo di Dono, 44 - 00142 Rome, Italy

رقم الهاتف: 54591 06 39+ – رقم الفاكس: 5043463 06 39+

البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org

www.ifad.org

ifad-un.blogspot.com

www.facebook.com/ifad

instagram.com/ifadnews

www.twitter.com/ifadnews

www.youtube.com/user/ifadTV

يونيو/حزيران 2017